وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار

كلية الآداب_ قسم الجغرافية

المرحلة الرابعة

محاضرات

في

الجغرافية السياسية

أستاذ المادة

أ.م.د احمد داوود حميد

2021/2020

المحاضرة السابعة

الموقع البحري

يعد الموقع البحري عنصرا هاما في قيمه الدولة السياسية لانه يكسبها شخصية خاصة ويوجه سياستها نحو اتجاهات معينة وبعبارة اخرى يساعد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد طبيعة مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية ومن هذا الجانب فأن الدول تختلف فيما بينها ،فمنها دول قادية مغلقة لا تشرف بساحل أو بجبهة على المسطح المائي القريب ،وأخرى دول مفتوحة لها سواحل وجبهات بحرية تجد عن طريقها الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة المرنة وامكانية الاشتراك الحرفي حركة الملاحة والتجارة.

ويؤثر الموقع الساحلي البحري في اقتصاد الدول ، في الدور الذي تلعبه في مصالحها المختلفة ، فمثلا لعب الموقع البحري دورا خطيرا في بناء امبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة لبريطانيا كما لعب نفس الدور في سياستها العدوانية ورغم الموقع الكبير التي يكتسبها الموقع الجغرافي للدولة البحري او شبه البحري ،فأن انواع السواحل البحري هو المعيار التي يساعد الباحث في تقيم المعرفة القيمة الفعلية لهذا الساحل ولا يمكن ان تتساوى السواحل المطلة على البحر مغلقة او شبه مغلقة مع البحار المطلة على البحار المفتوحة ،وكذلك تتوقف قيمة الجهة البحرية على الظهير الخلفي للساحل فالظهير الخلفي للساحل البحر الاحمر في مصر العربية عبارة عن صحراء ويبعد عن وادي النيل بمسافات بعيدة ،مما ادى الى قلة استعمالها لهذه الجبهة ، وبالمقابل فقد لعبت السواحل ذات الظهير الجيد دورا بارزا في خدمة الشعوب التي تعيش خلفها ،فسواحل الشام كانت ملائمة في عدد من الموانئ الهامة وينقل نحو 80%من مجموعة تجارة مصر الخارجية عبر ميناء الاسكندرية لوقوع الدلتا خلفه.

الموقع القاري بالنسبة للدول

هي الدول ذات سيادة محاطة باليابسة بالكامل، أو التي تقع سواحلها الوحيدة على البحار المغلقة ويوجد حاليًا 49 دولة غير ساحلية من بينها 5 دول معترف بها جزئيًا. جميع هذه الدول تقع داخل أفرو-أوراسيا عدا دولتين هما بوليفيا وباراغواي وتقعا في أمريكا الجنوبية.

وكقاعدة عامة، فإن كون الدولة غير ساحلية يخلق هذا عائق سياسي واقتصادي لعدم إمكانية الوصول إلى المياه الدولية. لهذا السبب، لطالما سعت الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء عبر التاريخ إلى الوصول إلى المياه المفتوحة، حتى وإن كان ذلك على حساب الثروة أو سفك الدماء أو رأس المال السياسي.

يمكن التخفيف من حدة المساوئ الاقتصادية للدولة غير الساحلية أو تفاقمها تبعًا لدرجة التنمية والحواجز اللغوية والاعتبارات الأخرى. بعض الدول غير الساحلية كانت تاريخيًا دول ثرية، مثل سويسرا ولوكسمبورغ والنمسا، وجميعها كانت في كثير من الأحيان توظف الحياد لمصلحتها السياسية.

الدول الحبيسة

الدول الحبيسة : هي ظاهرة جيوبولتيكية جديدة في الجغرافية السياسية ، يقصد بها تلك الدول التي ليست لها أي اطلالة بحرية اي أنها تقع داخل اليابس وليس لها اتصال مباشر بالبحر، وتسمى ايضا بالدول المغلقة، ويعود ظهورها بسبب تقسيم الاتحادات والامبراطوريات والاستعمار والمعاهدات وغيرها وتكون جميع حدودها بريّة وليست بحريّة؛ (بحر، محيط، نهر). وغالبيّة هذه الدّول في قارّة أفريقيا، وهي لا تمتلك سواحل؛ لذلك تقوم باستئجار بعض الأرصفة في موانئ الدّول المجاورة الّتي تطلّ على البحر، بناءً على اتفاقيّات مبرمة بين الدّولتين. ومن الجدير بالذكر أن القارتين الوحيدتين اللتين لا تمتلكان دولاً حبيسة هي أمريكا الشمالية وأستراليا. وفي هذا المقال سوف نذكر عدد الدّول الحبيسة في العالم

تُعرف الدّول الحبيسة أيضاً أنّها دول مغلقة أو دول داخلية، ويبلغ عددها 44 دولة، حيث يوجد 16 دولة منها في أفريقيا، و14 دولة في أوروبا، و12 دولة في آسيا، وفيما يأتي ذكر أسماء الدول في كل قارة:

"الدول الحبيسة في أوربا"

1- أندورا
2- النمسا
3- بيلاروس
4- الجمهورية التشيكية
5- هنغاريا
6- ليختنشتاين
7- لكسمبرغ
8- مقدونيا
9- مولدوفا
10- سان مارينو
11- صربيا
12- سلوفاكيا
13- سويسرا
14- الفاتيكان

"الدول الحبيسة في أسيا"

1- أفغانستان
2- أرمينيا
3- أذربيجان
4- بوتان
5- لاوس
6- كازاخستان
7- قيرغيزستان
8- منغوليا
9- نيبال
10- طاجيكستان
11- تركمانستان
12- أوزبكستان

"الدول الحبيسة في افريقيا"

1- بوركينا فاصو
2- جمهورية أفريقياالوسطى
3- تشاد
4- إثيوبيا
5- ليسوتو
6- ملاوي
7- مالي
8- رواندا
9- جنوب السودان
10- سوازيلند
11- أوغندا
12- زامبيا
13- زمبابوي
14- النيجر

خارطة توضح الدول الحبيسة

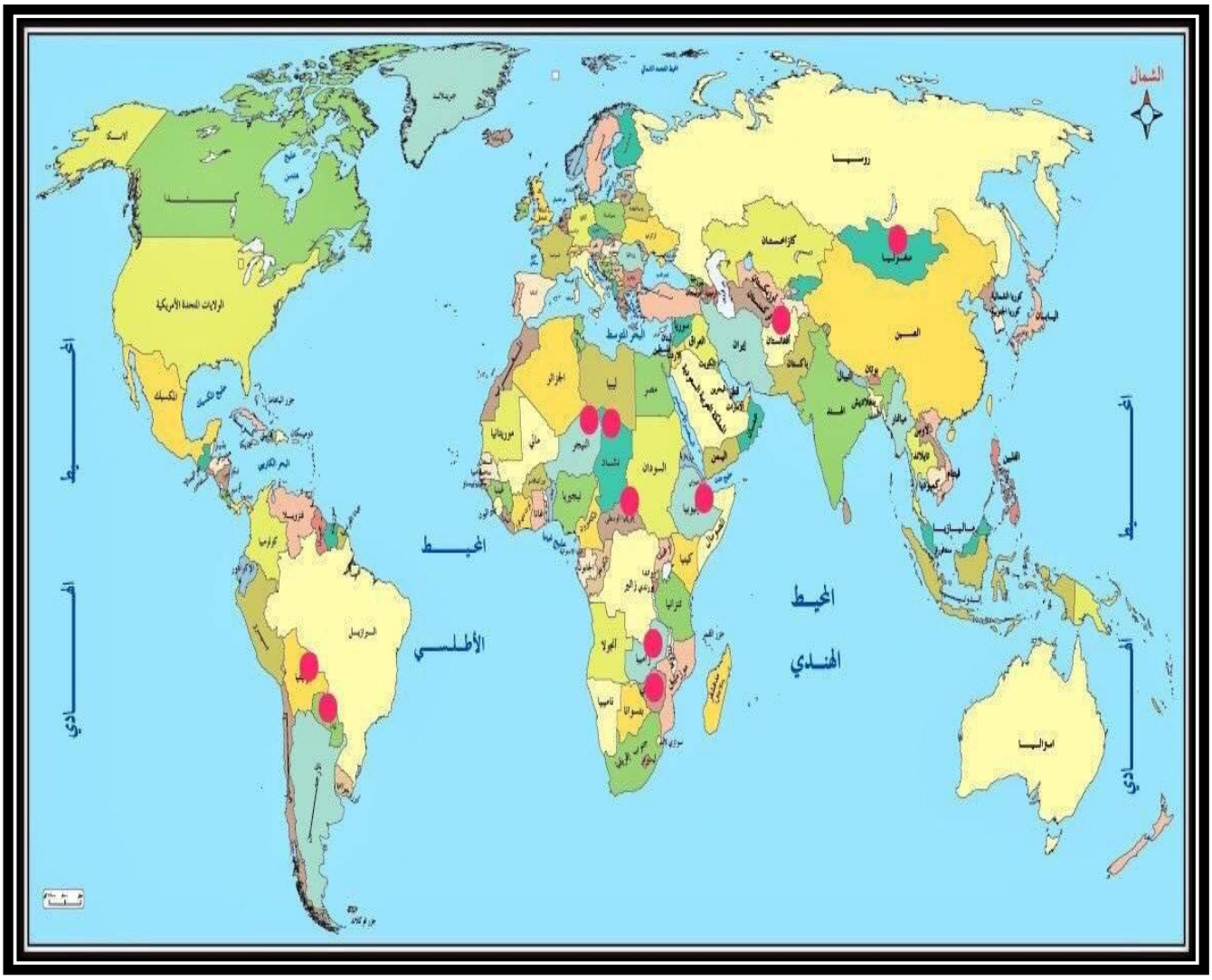

المشاكل الّتي تعاني منها الدّول الحبيسة

إنّ المشاكل الّتي تعاني منها الدّول الحبيسة ليست واحدة بل تختلف من دولة إلى أخرى، فلا يمكن للمشاكل الّتي تواجهها الدّول الحبيسة في أوروبا مثلاً أن تكون نفسها المشاكل الّتي تعاني منها الدّول الحبيسة في أفريقيا، وذلك لما تشهده أوروبا من تقدمٍ علميٍ وتطوّرٍ في قطاع النّقل، وكذلك فإنّ المسافة الّتي تُبعد الدّول الحبيسة الأوروبيّة عن موانئ الدّول المجاورة لها ليست بالمسافة البعيدة، إضافةً إلى توفّر الأسواق العالميّة القريبة من الدّول الحبيسة الأوروبيّة

ومن المشاكل العامة التي تعاني منها الدول الحبيسة:

1- افتقار الدولة لنشاطات الصيد والحصول على مصادر الغذاء البحري المباشر.
2- التكلفة الباهظة للمواصلات والنقل بسبب البعد عن الموانئ ومراكز عمليات الشحن العالمية.
3- الاعتماد الكبير على دول الجوار في الوصول إلى الموانئ البحرية والموارد الطبيعية، مما يُضعف الدول الحبيسة من الناحية الجيوسياسية.
4- ضعف القدرات العسكرية ومحدوديتها بسبب عدم وجود خيارات عسكرية بحرية.

تُعتبر الدّول الحبيسة الأفريقيّة من أكثر الدّول تعرُّضاً للمشاكل وذلك لعدّة أسباب منها:

1- تُعتبر البلدان النّامية الحبيسة في أفريقيا من أكثر البلدان الحبيسة فقراً في العالم.
2- الدول الأفريقية الّتي لا تطلُّ على بحر من الدّول الغارقة بالدّيون الخارجيّة، وهذه الدّيون. تحدّ من الاستثمارات فيها وإقامة بنيةٍ تحتيّةٍ تمكّنها من الوصول إلى السّاحل.
3%- تُعتبر الدّول الأفريقيّة الحبيسة دولاً أميّةً، إذ وصلت نسبة الأميين في النيجر فقط إلى 83.
4- أغلب صادرات هذه الدول من المواد الأولية، حيث ينعدم الإنتاج الصناعي في بعضها وتشكل الصادرات الزراعية ما نسبته 60% من مجمل الصادرات.

5- ارتفاع تكاليف النقل في دول أفريقيا الحبيسة عن غيرها من الدول الحبيسة في باقي أنحاء العالم

وبشكل عام يمكن القول إن المشاكل الّتي تعاني منها الدّول الحبيسة تتمثّل بمشاكل اقتصاديّةٍ في غالبيّتها، نظراً لبعدها عن الأسواق التّجاريّة فتكون الصّادرات لديها ضعيفةً، وهنالك مشاكل أخرى في النّقل إذ تكون تكلفة النّقل فيها أكبر منها لدى الدّول الّتي تطل على البحر، وذلك بسبب بُعدها عن موانئ الدّول المجاورة لها، ولحل هذه المشكلات لابد لها من عقد اتفاقيات ثنائيّة مع الدّول المجاورة لها.

حقوق الدّول الحبيسة

1- حق الوصول: من حق الدّول الحبيسة الوصول إلى السّواحل بجميع وسائل النقل، ويتمّ الوصول إلى هذه السّواحل عن طريق اتّفاقيّات إقليميّة أو شبه إقليميّة بين الدّولة الحبيسة والدّول المجاورة لها، والّتي تمتلك سواحل بحريّة. وللدّول العابرة الحق في اتخاذ كافّة التدابير اللازمة لضمان وتسهيل الحقوق المنصوص عليها.
2- حق المرور البحري: تتمتّع الدّول الّتي لا تطلّ على بحر بحقّ المرور البحري، وهذا الحق لا يضرّ بأي شكل من الأشكال بالدّول المجاورة لها الّتي تمتلك سواحل.

ولحاجة الدّول الحبيسة للبحر والموانئ للاستيراد والتّصدير فقد أُعطيت هذه الدّول حقوقاً تضمن لها الوصول إلى السّواحل، وقد تمّت مناقشة هذه الحقوق في مؤتمري الأمم المتّحدة الأول والثّالث، وهنالك اتّفاقيات خاصّة أيضاً بخصوص هذه الحقوق كالبند الّذي يذكر أنّ أعالي البحار هي منطقةٌ مفتوحةٌ أمام الدّول الحبيسة والدّول الّتي تطلّ على البحر، وهنالك بند آخر يتحدّث عن قاع البحار، إذ إنّ قاع البحر لا يخضع لسيادة دولة معيّنة، فهذه المنطقة ومواردها هي تراث مشتركٌ للجنس البشري. وعلى الرّغم من وجود هذه الحقوق للدّول الحبيسة إلّا أنّها تحتاج إلى الاتّفاق مع الدّول المجاورة لها (دول العبور)، ويعتمد هذا الاتفاق على علاقة الدول السّاحليّة (دول العبور) بالدول الحبيسة، فبعض دول العبور تضع العوائق للدول الحبيسة إذا كان بينهما صراعٌ عسكريٌ أو دبلوماسيٌ.

اسباب إغلاق بعض الدول والنتائج المترتبة على ذلك:

أولا : أن زيادة عدد الدول المستقلة وقصر طول السواحل البحرية قد أدى إلى صعوبة في تقسيم السواحل البحرية وهذا أدى بدوره إلى حرمان كثير من الدول من الإطلالة على البحر وخاصة في أفريقيا وإلى حد ما في آسيا ، وإن صغر مساحة الوحدات السياسية في أفريقيا ووضعية حدود تلك الوحدات ، أي الامتداد العرضي الدول شمال القارة والاتجاه الطولي الذي تتصف به الدول الواقعة في المثلث الجنوبي منها ، هي من جملة أسباب كثرة الدول المقفلة فيها مقارنة مع باقي القارات ، إذ إن تقسيم السواحل البحرية بين دول صغيرة أو طولية يجعل من الصعوبة إقامة شبكات المواصلات

ثانيا : حاولت الدول القوية والكبرى التفكير في منع الصراع العسكري والمباشر بينها فجعلت كثيرا من الدول المغلقة مناطق حماية أو دول حاجزة بين نفوذ تلك الدول ؛ وقد أدى إغلاق هذه الدول إلى جعل معظمها لولا ضعيفة من الناحيتين العسكرية والاستراتيجية وجعلها من الممكن السيطرة عليها من خلال الاتفاق مع لول الممر والتي تملك أمر إغلاق منافذها البحرية بوجه تلك الدول في أي وقت تشاء ، ومع ذلك فلا يمكن إطلاق مثل هذا الحكم فقد تمكنت النمسا من قيادة إمبراطورية عظيمة قبل الحرب العالمية الأولى رغم كونها دولة حبيسة ، كما إن إغلاق دولة ما قد يخلق منها كائنا

اقتصادية ضعيفة نتيجة تحكم الدول المحيطة بها من خلال خطوط التجارة والإمداد مؤديا إلى نفقات إضافية تدفع للدول البحرية المجاورة كونها أجور عبور خلال أراضيها وكذلك أجور تحميل وتنزيل إضافية في موانئ الدول الساحلي

وقد أدى ذلك إلى حاجة الدول الحبيسة إلى إبرام اتفاقيات مع الدول المحيطة ووفق الشروط التي تمليها تلك الدول كما هو الحال في منغوليا التي أصبحت تحت سيطرة الصين وبالنتيجة النهائية فقد بقي الدخل القومي لأغلب الدول الحبيسة أقل من الدخل القومي للدول المفتوحة على البحر ، أي بمعنى آخر أن الدول الحبيسة هي دول أفقر من غيرها

الدول الحبيسة ووظيفة الدولة الحاجزة

يتصل هذا المفهوم بموقع الجوار ، وبهذا الاعتبار يظهر تأثير الموقع من الناحية الجيوبولتيكية على وظيفة الدولة كمنطقة عازلة وكيفية توجيهه علاقات الدول القوية بعضها مع البعض الآخر من جهة وبالدول العازلة من جهة أخرى ويمكن اعتبار الدول العازلة على أنها صنف من التخوم، لأنها ضعيفة بالمقارنة الدول المجاورة لها إضافة إلى وظيفتها الأساسية وهي عزل الدول عن بعضها لكن ليس من الضروري أن تكون الدولة الحاجزة صغيرة المساحة كما يظن أب كثيرون فبعضها صغيرة المساحة ولا تمثل إلا جيبا صغيرة والبعض الآخر واسعة المساحة قد وصف لنا (سبايكمن) باختصار وظيفة وأهمية المناطق العازلة كما يأتي : يرجع بقاء الدولة العازلة إلى أنها تتوسط الدول القوية وتحجز بينها ؛ ولأن أي محاولة للسيطرة عليها قد تفشل بسبب مقاومة الدولة الأخرى وكما أن حياد الدولة العازلة واستقلالها من شأنه أن يعزز وظيفتها في تقديم الحماية للدول المجاورة ، ولذلك فإنها من هذه الناحية تقوم مقام التخوم المحصنة والمناطق المنزوعة السلاح أو المناطق المحرمة . ولما كانت الدولة العازلة تعرقل الهجوم الموجه ضد الدولة الأخرى ، فإنها تمكن تلك الدولة في كسب الوقت وتتيح لها فرصة مواصلة الحرب خارج حدودها وتقي أراضيها وممتلكاتها من الدمار ، وتزداد قيمة الحماية التي تقدمها الدولة العازلة بسبب طبيعة تضاريسها الوعرة أو بسبب مناخها القاسي أو لصعوبة مواصتها إلى درجة إنها تشكل عقبة أمام حركة القطعات وخاصة قبل تطور أساليب الحرب والنقل والمواصلات الحديثة ، وبالرغم من تقليل أهمية هذه المناطق حاليا فأن ظروف الحرب الحديثة لازالت تتطلب تعزيز هذه المناطق بواسطة توسيع مساحتها والعمل على دعمها عسكريا واقتصادية ، لكي تساهم في اداء وظيفتها.